

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكميل المسألة التاسعة من التحرير  
لقد استعرضنا الرأيين حول المسألة البارحة:

«لو علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس من غير تعين، يكفيه صبح و مغرب وأربع ركعات بقصد ما في الذمة (هذه الأربع) مرددةً بين الظهر والعصر والعشاء مخيراً فيها بين الجهر والإخفاء.»

فإن الرأي الأول السيد المطروح في هذه المسألة - قد دعمه الإجماع المسلم الذي يعد من الأصول المتفقة، بينما الرأي الثاني هو الذي قد شد فيه ابن حمزة و ابن زهرة، حيث قد أفتيا بوجوب 5 صلوات.

وقد استدل هؤلاء العلمين بأنّه:

1. سند الروايتين مهزوزة - مرسلة و مرفوعة - .

2. يتوجب في أية صلاة التمييز التعيني - لا يصح التعبير بقصد التمييز - بين العناوين الصالاتية كالظهرية والعصرية و... علاوة على وجوب قصد الوجه - وجوباً واستحباباً - فلو صلى صلاة من دون أن يميزها عن مثيلتها لبطلت تماماً.

وقد أجابهما الفقهاء بأن القدر اللازم هو القصد الإجمالي - بأن يصل إلى أربع ركعات كلية عن الذمة - إذ:

1. لا نمتلك وثيقة على وجوب التمييز التفصيلي، فعدم الدليل هو دليل عدم، إلا إذا استحضر ابن حمزة و ابن زهرة دليلاً لأنهما مدعيان للوجوب.

2. الذي يهمنا في العبادة هو تحقق مقومات الصلاة كأصل نية القربة و امثال أمر المولى، فلو افتقدنا التمييز التفصيلي لما أصابتنا مضرّة، نعم لو افترضنا مورداً قد أخل عدم التمييز بقصد القربة لكن معقدهم وجيه، ولكن لا واقع له.

غموض مقوله السيد الحكيم في هذا الميدان  
لقد عبر السيد الحكيم هنا بعبارة غامضة لا محصل لها أساساً حيث قد تحدث قائلاً:

«و عن جماعة - منهم اينا زهرة و حمزة - : وجوب فعل الخمس، و كأنه لعدم صحة الخبرين، مع بنائهم على وجوب التعين التفصيلي. لكن لا دليل عليه، بل يكفي التعين الإجمالي. بل التردد في العنوان (عصراً و ظهراً) مع الجزم بالوجه (استحباباً و جوباً) أولى بالصحة من الجزم بالعنوان مع التردد في الوجه. ولذا بني المشهور على اعتبار الجزم بالنسبة (التي فيها وجه العبادة

ضمنياً) و لم يبنوا على اعتبار الجزم بالعنوان (ولهذا أصبح التردد في العنوان أولى صحةً من التردد في الوجه).»[1]

ويبدو لنا - حسب ظاهره المُظْلِم - أنَّ السيد الحكيم يوَد القولَ بـأَنَّ الذي يُرَدِّد نِيَّتَه عَمَدًا في قصد الوجه فـسُيُبْطِل عبادَتَه حتماً بينما الذي يُرَدِّد عنوانَ الصَّلَاة فـلا تَقْعُ صَلَاتُه باطِلَة لـأَنَّ التَّرَدِيد فِي الْوَجْه، فـإِذْن إِنَّ التَّرَدِيد فِي الْوَجْه سَيَهْدِم الصَّلَاة بينما التَّرَدِيد فِي الْعَنْوَان لـأَيُضُّر الصَّلَاة فـالصَّحَّة فِي تَرَدِيد الْعَنْوَان أَوْلَى وَأَشَرَّق.»[2]

ولكنَّه على أَيَّة حَالَة يُعَدْ تَبَيِّنَاراً غَامِضاً وَمُجْمَلًا فـلَا نَسْتَوْعَب مَفْهُومًا مَحْصَلًا مِنْه.

### وضعية الجهر والإخفافات لدى الجهل بالفوائد

لقد صرَّح المحقق الخميسي بـأَنَّ الْجَاهِل بِنَمْطِ الْفَوَائِت يُعَدْ مُخِيَّراً بَيْنَ الْجَهَر وَالْإِخْفَافَات، بينما السيد الحكيم قد اسْتَوْجَبَ رِباعيَّةً أَخْرَى لِيَتَحَقَّقَ الْجَهَر وَالْإِخْفَافَات - وَفَقَاءً لِلْإِطْلَاق - ثُمَّ عَدَلَ عَنْهَا قَائِلًا:

«نعم مقتضى إطلاق دليل وجوب الجهر والإخفافات وجوب التكرار بفعل رباعية جهرية، و رباعية إخفافية مرددة بين الظهرين، فيكتفي في الاحتياط فعل أربع فرائض (لا أن يصل إلى صلاة رباعية واحدة). لكن يجب الخروج عنه (الاحتياط) بالخبرين (بأنه عليه 3 صلواتٍ كليةٍ مخيّراً بين الجهر والإخفافات) المنجبر ضعفهما بالعمل، فيكونان مقيدين له. ويتحمل أن يكون مفادهما الاكتفاء بأحد محتملات المعلوم بالإجمال من باب جعل البديل. لكن الظاهر الأول (خروج عن الاحتياط) و يتربّط عليه الصحة واقعاً ولو انكشف الخلاف.»[3]

بينما المحقق الخوئي قد استعرض مقالة السيد الحكيم و استشكل عليه قائلاً:

«وَثَانِيًّا: قصور المقتضي، حيث إِنَّه لا إطلاق لدليل اعتبار الجهر والإخفافات يتناول المقام، فإنَّ عَدَمَ الْمُسْتَنْد لِذَلِك (الْجَهَر وَالْإِخْفَافَات) إِنَّمَا هي صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «فِي رَجُلٍ جَهَرَ فِيمَا لَا يَنْبَغِي الإِجْهَارُ فِيهِ، وَأَخْفَى فِيمَا لَا يَنْبَغِي الإِخْفَافُ فِيهِ، فَقَالَ: أَيَّ ذَلِكَ فَعْلٌ مَتَعَمِّدٌ فَقَدْ نَفَضَ صَلَاتَه وَعَلَيْهِ الإِعْادَة، إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًّا أَوْ سَاهِيًّا أَوْ لَا يَدْرِي فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتَه»[4].

و هي كما تراها صريحة في الدلالة على أنَّ الناقض هو الإخلال بالجهير والإخفافات عامداً، وأمّا إذا كان المصلي لا يدرى بذلك فلا شيء عليه. و من الواضح أنَّ القاضي صلاته في مفروض الكلام لا يدرى أنَّ الفائنة الأولى جهرية أو إخفافية، و كذا الثانية، فلا يشمله صدر الرواية، بل يندرج ذلك تحت إطلاق الذيل (لا يدرى مطلقاً: حكميٌّ و موضوعيٌّ بالجهير والإخفافات) هذا.»[5]

فالحق يُرافق المحقق الخوئي حيث إنَّ الرواية - جهر فيما لا ينبغي الإجهاه فيه - تَبَدُّل جَلَيَّة في الجهر العمدي، فإنَّ عبارة "جهر فيما لا ينبغي الإجهاه فيه" تَحْتَمِل احتمالين:

1. بـأَنَّ صَلَاتَ الْعَشَاء أَسَاساً لَا يَنْبَغِي الإِخْفَافُاتُ فِيهَا عَلَى الإِطْلَاقِ.

2. بـأَنَّه يَعْلَمُ أَنَّ الْعَشَاء جَهَرِيًّا دُوماً وَلَكِنَّه قد تَعَمَّدَ فِي إِخْفَافَتَه وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ إِذْ فِي تَكْمِلَةِ الرِّوَايَةِ قد صرَّحَ الإِمامُ: "فَعَلَ ذَلِكَ مَتَعَمِّداً"

فبالنَّتَالِي إنَّ الْمُبْطِلُ هي صورة العلم بالجهيرية والإخفافية، و إِلَّا فَلَا تَبَطِّل الصَّلَاة لـأَنَّه عَلَيْهِ السَّلَام صرَّحَ قَائِلًا: «لَا يَدْرِي بِذَلِكَ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ» فـهـي نـاصـة عـلـى انـعدـام التـكـرار بـسـبـبـ الجـهـرـ وـالـإـخـفـافـ.

## نقاش أصولي حول روایات الجهر والإخفاف

ثمة نقاش أصولي يرتبط بهذه الروايات. يبتي니 على أنه يستحيلأخذ العلم بالحكم في نفس الحكم بحيث يقال له: لو علمت وجوب الصلاة لتجب الصلاة عليك.

فالمشهور قد ادعى استحالة اتخاذ العلم في نفس الحكم نظراً لاستلزماته الدور، ثم قد استثنوا منها عنصرين:

1. مسألة الإلتمام في موضع القصر لا بالعكس.

2. و مسألة تبادل الجهر مكان الإخفاف و بالعكس.

فإنه لو نسي أو غفل عنهما لتمت صلاته، رغم مخالفتهما للدور.

و قد حاول المحقق الآخوند تبرير الدور معتقداً بأن اتخاذ العلم في الحكم مع اختلاف مراتب الحكم إنشاءً و فعليةً و تنجزاً سيفسح الدور، بحيث لو علمنا بإنشاء الحكم و جعله لتفعل الصلاة في مرحلة الفعلية، و بهذا الأسلوب قد اختلفت مراتب الحكم ولم يتوقف الشيء على نفسه، وقد خضع المحقق الخوئي في هذا الحقل لجوابية المحقق الآخوند، قائلاً:

«و قد ذكرنا في بحث الأصول أنه لا مانع من أخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم نفسه لكن مع الاختلاف في المرتبة، بأن يكون العلم بالحكم الإنسائي و مرحلة العمل مأخوذاً في موضوع الحكم الفعلي و مرحلة المجعل [6] و سيأتي إن شاء الله تعالى في شرح المسألة الحادية والعشرين ما له نفع في المقام.»

و أساساً إن المحقق النائيني هو من أسس مصطلحي "العمل و المجعل" فوضع العمل لمراحله الإنسانية و وضع المجعل لمراحله الفعلية، نظير:

- الآية: ولله على الناس حجة البيت من استطاع. حيث إن وجوب الحج يُعد حكماً إنسانياً لولا الاستطاعة فلو أنت الاستطاعة لتفعل الحكم في مرحلة الفعلية.

- الأحكام المشرعة للأطفال فإن كافة الأحكام تُعد إنسانية في حقهم، فحينما يبلغ الطفل سيفعل الحكم بحقه تماماً بلا جعل جديد.

و على وَتيرته هو بحث الجهر والإخفاف و بحث الإلتمام و القصر، حيث إن اختلاف رتب الحكم سيبدأ الدور المستحيل بالكيفية التالية: لو علمت وجوب الجهر واقعاً لتفعل عليك الجهر في الخارج امتثالاً.

إلا أن "اختلاف رتب الحكم" بين الجاهل و العالم يُضاد ظاهر هذه الروايات، فإنها تبدو ساطعةً بأن العلم هو تمام الموضوع لإنشاء الحكم بحيث قد أخذ في نفس الحكم فلو علم لأنشأ الحكم حين العلم و لو جهل لانهار الحكم من جذره تماماً، ولهذا ورد: «لا يدرى فلا شيء عليه و قد تمت صلاته» [7].

فالجاهل هو عديم الحكم حتى الإنساني - لا أنه لم يتفعل في حقه - و أما في حديث الرفع - حيث صرحتنا بأن الجاهل له حكم إنساني واقعي - فقد قلنا ذلك مقابلةً مع المشهور الذي يعتقد بأن الجاهل له حكم إنسائي مسامحي فلا يُعد العلم شرطاً للتجزء بل هو شرط في الفعلية تماماً فإن الشارع قد جعل له أحكاماً مسامحةً معلقاً على العلم بها.

[1] حکیم محسن. 1374. مستمسک العروة الوثقی. Vol. 7. قم - ایران: دار التفسیر.

[2] و ربما نفّسّره بكيفية أخرى: حيث إن القصد الإجمالي يكفي في تحقق الوجه فبطريق أولى ستحقق القصد الإجمالي في العنوان الذي هو أهون، لأنه لا دليل على وجوب قصد العنوان.

[3] نفس المصدر.

[4] الوسائل ٨٦:٦ / أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٦ ح ١.

[5] خوئي سید ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. ص 144 قم - ایران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[6] لاحظ مصباح الأصول ٤٧٤٦:٢.

[7] الوسائل ٨٦:٦ / أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٦ ح ١.